

مستخدمو الضمان ينكرون

أنكر مستخدمو الضمان الموقوفون أي علاقة مع جورج بعينو باستثناء وديعة توما التي قالت إن سبب الاتصالات معه متصل بسيارة الرانج روفر التي باعها لسمير عون، إذ جرت إشكالات عدة بينهما حول السعر المدفوع نقداً و«مداكشة» على سيارة جاغوار يملكها عون وسعر هذه الأخيرة... هذا لا يعني أن مستخدمي الضمان غير مشتبه فيهم، فالتحقيقات لم تحسم الأمر. مشكلة المستخدمين على شقير ومنذر عريبي، وهما الموقوفان الأساسيان في هذه القضية، انهما يملكان حق توقيع المعاملات الخاصة بإصدار براءة الذمة وقبض الأموال من المنتسبين، وبالتالي فإن احتمال قيامهما بتوقيع بعض الإفادات قد يكون عملاً مقصوداً، وقد يكون فخاً من من جورج بعينو.

القسيس بعدما كفله لدى عدد من الدائنين، ما دفعه إلى طلب الاستدانة من منذر عريبيد (أمين صندوق في الضمان) بحكم الصداقة، فما كان من عريبيد إلا أن علمه اختلاس الزبائن، بحسب الرواية نفسها. وقال بعينو إنه استحصل على الإيصالات وبراءات الذمة المزورة مقابل رشي مالية لكل من وديعة توما، رئيس مصلحة براءة الذمة على شقير (حالياً هو رئيس دائرة)، إبراهيم بيضون المسؤول عن طلبات براءة الذمة، علي عياش رئيس مصلحة الإحصاء وأساليب العمل (متقاعد)، علي العطار رئيس مصلحة الاشتراكات، ونديم فيصل أمين صندوق السنديات، ومنذر عريبيد أمين صندوق الضمان. هؤلاء، وفق رواية المتهم، كانوا يحصلون على رواتب شهرية. أما «الحماية»، بحسب هذه الرواية، فكان يحصل عليها من رئيس اللجنة الفنية في الضمان سمير عون. إلا أن الأخير نفى في إفادته أمام القاضي إبراهيم أن يكون هناك أي دور تنفيذي للجنة الفنية في معاملات الضمان، وأوضح أن العلاقة مع جورج بعينو تتصل بشرائه سيارة رانج روفر منه، إذ دفع ثمنها بالكامل، ونشأت خلافات بينهما على خلفية الغش الذي مارسه بعينو، إذ تبين أن السيارة تعطلت في اليوم الأول على شرائها، وهذا ما أوجب على عون الطلب إلى سكرتيرته الاتصال بعينو مرات عدة لمعالجة المشكلة. تقول مصادر مطلعة إن هناك قناة لدى عدد من المعنيين بهذه القضية بأن اعترافات المتهم ما زالت غير مترابطة ومتذبذبة، وأن التحقيقات لم تحسم بعد مدى تورط أي من مستخدمي الضمان بشكل قاطع، ولكن الثابت في هذا الملف أن هناك تزويراً محترفاً لبراءات الذمة وإيصالات الدفع، وأنه في الحصلة سترفض الشركات تسديد متوجباتها مرتين إلى الصندوق وهي لن تتحمل مسؤولية اختلاس هذه المتوجبات.

أنفسهم كما وعلى ابني جورج، ونحن على أتم الثقة بعمل الأجهزة الأمنية والقضائية التي نحترم والتي لم نتوان لحظة عن كشف هذه الحقيقة».

رواية المتهم

رسم الابن سيناريو في اعترافاته يمكن تلخيصه كالتالي: هو شاب يبلغ من العمر 33 عاماً، توظف بأعمال تجارية، اقترح عليه موظف في الضمان اختلاس أموال الزبائن بدلاً من إقراضه المال، انغمس في التزوير والاختلاس ليسدد ديونه بالتواطؤ وبحماية رئيس اللجنة الفنية في الضمان سمير عون، وبالتعاون مع رئيس مصلحة براءة الذمة في الضمان علي شقير وموظفين آخرين، بعضهم متقاعد أو متعاقد. لا تتوافر لدى المحققين أدلة تدعم هذا السيناريو سوى رواية المتهم نفسه، إلا أن الحصيصة الأولية لعمليات الاختلاس، بلغت وفق مصادر مطلعة، 10 مليارات ليرة. وهذا الرقم أكبر بكثير من المبلغ الذي يدعي جورج اختلاسه من أجل تسديد ديون القسيس البالغة 300 ألف دولار. لا بل إن ما ورد في إفادته عن المبالغ المدفوعة رشي، متضاربة، إذ تصل قيمتها إلى 1,5 مليون دولار سنوياً وعلى فترة تمتد بين 2011 و2015، لكن عند الدخول في تفاصيل الرشي المدفوعة لكل مستخدم، يتبين أنها لا تتجاوز 800 ألف دولار عن السنوات الخمس كلها، بالإضافة إلى هدايا عينية مثل تلفزيون وساعة ومكيف وتبريرات تلفون وسواها... واللافت أن حصة جورج بعينو من كل عمليات التزوير تبلغ 400 ألف دولار من 2011 لغاية 2016؛ بالاستناد إلى رواية المتهم، فهو بزر إفادته الأولى، التي أنكر فيها وجود إيصالات مزورة واختلاس أموال الزبائن، بأنها جاءت بطلب من موظفة متعاقد مع الضمان هي وديعة توما، التي تعمل سكرتيرة لدى رئيس اللجنة الفنية في الضمان سمير عون. ثم بدأ بعينو يسرد السورطة التي وقع فيها مع إبلي



الهدف من تسليم بعينو نفسه و«تورط» عاملين في الضمان، هو تحميل الصندوق مسؤولية الاختلاس (أرشيف)

من قبل النيابة العامة المالية بعد تحقيق واف معهم من قبل مكتب الجرائم المالية، اقدموا على تزوير إيصالات وبراءات ذمة لمصلحة الشركات الزبائن واستولوا على المبالغ المدفوعة بموجب شيكات لأمر الصندوق كمستفيد أول، كما المبالغ النقدية المدفوعة من قبل الشركات». وأضاف بيان الاب: «للمزيد من المعلومات فإن ابني جورج قد عاد طوعاً من الخارج ووضع نفسه بتصرف القضاء، وبناء على إفادته المفصلة والمواجهات أمام مكتب مكافحة الجرائم المالية، تم إيقاف موظفي الضمان، وبالتالي فإن المسؤولية تقع على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كمسؤول معنوي عن أعمال موظفيه وعلى الموظفين

بالاختلاس والتزوير، سارت التحقيقات ببطء، إلا أنه ظهر تطوراً لاحقاً؛ الأول تمثل بالإدعاء الذي قدمه منير بعينو ضد ابنه جورج بجرم سوء الأمانة والاختلاس في محاولة منه لإنقاذ الشركة أو ما تبقى منها. أما التطور الثاني فكان عودة الإبن إلى لبنان وتسليم نفسه. أثارت هاتان الخطوتان الكثير من التساؤلات، ولا سيما ان ادعاء الاب على ابنه ربطه ب«عدم إمكانية جورج القيام بأعمال كهذه من دون تواطؤ أحد من الموظفين». وأصدر منير بعينو لاحقاً بياناً لتعزيز الشبهات حول تورط مستخدمي في الصندوق، قال فيه: «الأسباب ما زلت أجهلها، علمت أن ابني جورج واللبعض من موظفي الصندوق، الذين تم توقيفهم اليوم

ادعى جورج أنه جنى 400 ألف دولار من الاختلاس

لا تتوافر للمحققين أدلة تدعم السيناريو الذي رسمه بعينو

شركة، حتى اليوم، الادعاء على الشركة ووضع إشارات حجب على عقاراتها وملكيات بعينو. بعد هروب المشتبه فيه الأول

جورج بعينو: هؤلاء هم المتورطون معي

طعان للمجوهرات قرب برغر كينغ». - سمير عون: رئيس اللجنة الفنية في الضمان الاجتماعي «وكانت تقول لي وديعة توما انه هو من يحميك ويغطي ويكبرك لقاء هدية الرانج روفر، حيث دفع من أصل ثمنها 9 آلاف دولار، أي 13 مليوناً و500 ألف استلمتها من منزل وديعة، ومن ثم قسّطت باقي ثمن السيارة على ثلاث دفعات، بمجموع 48 ألف دولار». - ربيع قبيسي: كان بعينو يستلم منه براءات الذمة من عام 2011 حتى عام 2014 (لغاية توقيف قبيسي في شبكة تزوير براءات الذمة ومحاولة إحراق مستودعات الضمان لإخفاء المستندات المزورة. قبيسي اتهم وحيداً في النهاية بهذا الملف، برغم أن إفادة بعينو تظهر أنه مجرد موظف صغير يحصل على أرخص الرشي). «كنت أقدم له الهدايا وتشریح التلفونات وهواتف وغيرها».



التبعية، بالإضافة إلى معاملات «كتب الاستثمارية». «يتقاضى على معاملة الترك والاستخدام 50 دولاراً، وقد نفذت نحو 3 آلاف معاملة بين 2011 و2015، وعلى كتب الاستثمارية 200 دولار وعلى تسجيل الشركات 1000 دولار». - علي شقير: كان يستلم طلبات براءة الذمة ويطلع على المشكلة فيها «أطلب منه تحديد المبلغ المطلوب لحل المشكلة، وكنت أدفع له 1500 دولار اسبوعياً، لكوني كنت أقدم ما بين 30 و40 براءة ذمة اسبوعياً». - وديعة توما: «كنت أدفع لها 5 آلاف دولار شهرياً، من شهر 1 عام 2016 إلى شهر 8 عام 2016، وقبضت 4 ملايين ليرة عن جمعية مصارف لبنان وشركة رخام الهجر، و10% لتسيير المعاملات، ودفعت المبلغ نقداً في مكتبها، وسبق أن أهديتها ساعة رولكس أتت بها جارتني من محل

براءة الذمة على أساس أنها شركات غير مسجلة علماً بأنها كانت مسجلة ويسرع لي المعاملة، وكنت أدفع له 1500 دولار على براءة الذمة للشركة غير المسجلة ومبلغ 8 آلاف دولار على معاملات النمر العمومية (نمرة بول شعياً مثلاً). «قبض خلال فترة تعاملتي معه 50 ألف دولار» - علي العطار: كان يحول الجداول ويأخذ الهدايا بطريقة متواصلة وكل ثلاثة أو أربعة أيام كان يأخذ نحو 500 ألف ليرة. - نديم فيصل: هو أمين صندوق السنديات «لم يكن يقبض المال مني، وعندما تزوج قدمت له هدية عبارة عن جهاز تلفزيون ومكيف هواء». - علي عياش: كان رئيس دائرة الإحصاء وأساليب العمل وكان ينفذ معاملات ترك العمل والاستخدام في المقر الرئيسي من دون المرور بمركز

كان جورج بعينو يحصل من زبائنه، الذين ياتمنونه لتسديد الاشتراكات للضمان والاستحصال على براءات الذمة لهم، على شيكات مصدقة لأمر صندوق الضمان، وعلى مبالغ نقدية. «كنا نستولي على المال النقدي دون الشيكات. الشيكات تتم تجزئتها (أي استعمالها لتسديد مبالغ لأكثر من شركة)»، وفق ما نقلته مصادر مطلعة على التحقيقات من اعترافات بلسانه. بحسب اعترافاته، فإن أدوار مستخدمي الصندوق المتورطين معه هي على الشكل الآتي: - منذر عريبيد: كان يقوم بتجزئة قيمة الشيكات على عدة جداول «كي تتمكن من اختلاس المال، وكنت أدفع له في الشهر ستة آلاف دولار. بعض الشيكات التي أقدمها كانت تغطي متوجبات شركات لا أمثلها». - إبراهيم بيضون: كان يختم طلبات